الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- صحراوي بلال
- قويدري فريد

تحت الإشراف الأستاذ:

- أ- مغني ناصر

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عايد لمين	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
مغني ناصر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
طيبي الطيب	أستاذ محاضر "ب"	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَاماً ﴾

صدق الله العظيم

[الفرقان آية:(67)] .

الإهداء

اهدي عملي وثمرة جهدي بعد حَمدِ الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته، إلى من غمرتني بفضلها ومنحتني حنانها ودعاءها الكثير..أمي الحبيبة، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. إلى والدي، أرجو من الله أن يمد في عمرهما ليريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.

إلى من كانت نعم السَّند في رحلتي العلمية والبحثية، ولم تدَّخر جُهدًا في مُساعدتي... زوجتي الغالية حفظها الله ورعاها بالخير و التقوى، إلى فلذة كبدي ابنتي العزيزة "**مريم**" أسأل الله أن يجعلها قرة عين لي وللمسلمين.

إلى من بوجودهم اكتسبت قوة ومحبة بلا حدود إخوتي وأخواتي حفظهم الله و رعاهم.

إلى صديق الدراسة صالح قرين رحمة الله عليه و اسكنه فسيح جنانه.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي، إلى كل من أحب.

إلى طلبة العلم في كل مكان إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

الطالب: بلال صحراوي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من افتقدها في مواجهة الصعاب ولم تمهلها الدنيا لأرتوي من حنانها.. أمي التي زودتني بالحنان والمحبة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه، إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء إلى اختي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة.

إلى من كانت نعم السَّند في رحلتي العلمية والبحثية، ولم تدَّخر جُهدًا في مُساعدتي... زوجتي الغالية.

إلى سندي في الحياة و مرجعي بعد الله عز وجل أخوتي و اخواتي حفظهم الله .

إلى صديقي العزيز الأبدي الذي تربع في سويداء قلبي حسين دغفل .

إلى صديق الدراسة صالح قرين رحمة الله عليه و اسكنه فسيح جنانه.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي، إلى كل من أحب.

إلى طلبة العلم في كل مكان إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

الطالب: فريد فويدي

الشكر والتقدير

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطييب اللحظات إلا بذكرك ولا تطييب الآخرة إلا بعفوك "ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

من هنا لا يسعنا إلا أن نسجد لله سبحانه وتعالى على أن وفقنا في إتمام هذه المذكرة المتواضعة.

نتقدم بأسمى آيات الشكر لجامعتنا العظيمة "جامعة محمد بوضياف بولاية المسيلة" ممثلة بكل طاقمها.

فالحمد لله ربه العالمين القائل في كتابه العزيز" ما بكم من نعمة فمن الله " النحل.

يسعدنا أن نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل "**مغني ناصر**" لتفضله وقبوله الإشراف علي هذه المذكرة، كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر والتقدير للدكتور طيبي طيب والدكتور عايد أمين لتفضلهما على قبول مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا وساهم في إثراء هذه المذكرة، للجميع منا كل الشكر والتقدير والعرفان.

الطالبين:
صحراوي بلال
قويدري فريد

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول : مدخل مفاهيمي للإنفاق العام والنمو الاقتصادي	38-7
تمهيد	07
المبحث الأول : الإطار النظري للإنفاق العام	21-08
المطلب الأول : مفهوم الإنفاق العام وأركانه	08
المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة	11
المطلب الثالث : ضوابط وحدود الإنفاق العام	14
المطلب الرابع : ظاهرة تزايد النفقات العامة	18
المبحث الثاني : مفاهيم حول النمو الاقتصادي	37-22
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه	22
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له	25
المطلب الثالث : أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي ومحدداته	31
المطلب الرابع : العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	34
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني : تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2017)	68-40
تمهيد	40
المبحث الأول : برامج الإنفاق العام في الجزائر (2001-2017)	59-41
المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004)	41
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	45

المطلب الثالث : برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	49
المطلب الرابع : برنامج النمو الجديد(2015 -2019)	52
المبحث الثاني : تحليل وتقييم آثار البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر(2001-2017)	66-60
المطلب الأول : اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي(2001-2004)	60
المطلب الثاني : أثر برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة(2005-2009)	64
المطلب الثالث : أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي(2010-2014)	64
المطلب الرابع : أثر برنامج النمو الجديد على النمو الاقتصادي خلال للفترة(2015-2017)	65
خلاصة	67
الخـــــــــاتمة العامـــــــــة	71-69
قـــــــــــائمة المراجـــــع	78-73

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	42
02	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	44
03	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له في الجزائر	46
04	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي مع الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	60
05	معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	61
06	تطور معدلات النمو الحقيقة في الجزائر خلال الفترة(2005-2009)	64
07	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	65
08	تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)	65

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	37
02	الاعتمادات المالية لبرنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	43
03	الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2010)	48
04	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	61
05	معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	62

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، ومن أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي السياسات الاقتصادية المنتهجة والتي تظهر دور الدولة وفعاليتها في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان النقدية والمالية، حيث أن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم على رأسها أزمة الكساد العالمي 1929 أدت لظهور السياسة المالية بموقع قوة، حيث تحول الفكر الاقتصادي من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، حيث أن هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، خاصة بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا، ويعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، بحيث بدأ بالتوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، وباعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر، وبالتالي فإن أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي.

أولا : طرح الإشكالية

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية، خصصت لها موارد مالية ضخمة نتيجة تحسن المداخيل الخارجية بسبب التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، والممتدة على طول الفترة (2001-2019)

وقد تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وبرنامج النمو الجديد 2015-2019، الهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية، المالية والسياسية والأمنية، التي مرت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية البحث على النحو التالي:

– كيف أثرت المستويات المختلفة للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2017 ؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

1- ماذا نقصد بالنفقات العامة وماهي أهم محدداتها في الجزائر ؟

2- ما المقصود بمعدل النمو الاقتصادي وما هي طرق قياسه ؟

3- ما هي آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟

4- ما هي النتائج المحققة من وراء تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004، والبرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009، وبرنامج التنمية الخماسي 2010–2014، وبرنامج النمو الجديد 2015–2019، على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ثانيـا :فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والأسئلة الفرعية السابقة الذكر سوف ننطلق من الفرضيات التالية:

1- تقوم الدولة بالإنفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها، وليس على أساس المتطلبات التي يحتاجها المجتمع.

2- نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفعلي.

3- يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي الاستثماري.

4- لقد كان لبرامج الإنفاق العام تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثالـثا :أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معالجة احد أهم المواضيع بالنسبة للدول وخاصة النامية منها، والمتمثل في اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

رابعـــا: أهداف الدراسة

– التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.

– إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

- إبراز أثر كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وبرنامج النمو الجديد 2015-2019، على النمو الاقتصادي.

خامسا: المنهج المتبع في الدراسة

ولمعالجة الموضوع تم إتباع المنهجين الآتيين:

- المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث، من خلال التطرق لمفاهيم النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

- المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، بغية توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سادسا:أسباب اختيار الموضوع

حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية

- أسباب موضوعية:

- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في المجالات الاقتصادية.
- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام.

- أسباب ذاتية:

الرغبة في فهم الموضوع، والمساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم بعض الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

سابعـا:حدود الدراسة

يتحدد نطاق هذه الدراسة بما يلي:

-الحدود المكانية: دراسة حالية الجزائر.

- الحدود الزمانية: 2001-2017.

ثامنـا: الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها ذات الصلة بالموضوع نذكر:

- إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001– 2011**، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هو أثر التغير في الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة؟ وبصيغة أخرى ما هي انعكاسات التغير في حجم وهيكل النفقات العامة على الاقتصاد الجزائري؟وقد خلصت الباحثة إلى أنه:

- لا توجد علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

-تسرب جزء هام من الإنفاق العمومي إلى الخارج عن طريق الواردات.

- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2009-2010،وعالجت الإشكالية التالية:

-كيف تؤثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009؟

تاسعـا: صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق بالخصوص ما تعلق منها بالجانب التطبيقي والتي حالت دون التطرق السليم للموضوع بشكل جيد، حيث أنه كان هناك نوع من غياب المعلومات والإحصاءات من ناحية تقييم أثر برامج الإنفاق العام المطبقة بحكم أن ذلك يعتبر أمرا ضروريا لتقيم مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في أي بلد.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة تنقسم إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة:

وجاء الفصل الأول تحت عنوان " الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي "، حيث تناولنا في مبحثه الأول الإطار النظري للنفقة العامة، وأبرزنا فيه تعريف النفقات العامة وتقسيماتها المتعددة على اختلاف المعايير، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مفاهيم النمو الاقتصادي وأبرزنا فيه تعريفاته وأهميته في النشاط الاقتصادي إضافة إلى علاقته بالإنفاق العام.

ثم يليه الفصل الثاني الذي تطرقنا إليه في المبحث الأول الذي جاء تحت عنوان " انعكاس برامج الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2017 " حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم ماجاء به كل من برنامج دعم الإنعاش ا لاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وبرنامج النمو الجديد 2015-2019، أما في المبحث الثاني أبرزنا أثر كل مخطط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للنفقات العامة والنمو الإقتصادي

تمهيد:

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية، التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب والأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطور يساير التطور الذي لحق بدور الدولة، وكذلك يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم لمختلف الدول، من هنا يعد هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي ترفع من معدلاته، ونظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي قد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر إلى دراسته وتحليل نماذجه.

ولازال الجدل حول العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وأي منهما يؤثر على الآخر أعطت الدراسات نتائج متباينة، فمنهم من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنهم من عارض هذه الفكرة، هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. حيث سنتعرف من خلال هذا الفصل على مفهوم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ونظرياته، من خلال مبحثين، المبحث الأول حول الإنفاق العام والمبحث الثاني حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام وأركانه

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما أنه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعي في تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.

أولا: تعريف النفقة العامة

توجد تعاريف كثيرة وعديدة للنفقة العامة نذكر منها :

1- تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]

2- تعرف الإنفاق العام بصورة رئيسية بأنه:"كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة. [2]

3- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجة عامة[3].

ومن خلال هذه التعاريف الثلاثة يمكن إن نعرف النفقة العامة على" **أنها مبالغ نقدية تصدر من الذمة المالية للدولة بهدف تحقيق أهداف ومنافع عامة ".**

ثانيا : أركان النفقة العامة

1- الإنفاق العام مبلغ نقدي :

تتخذ الإنفاق العام التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا الرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص:27.
[2] فلح حسين خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى عالم الكتاب الحديث - جدار للكتاب العلمي الأردن،2008 ص:89.
[3] خالد شحادة خطيب ،احمد زهير الشامية، **أسس المالية العامة**، ط 5، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 ،ص:53.

كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها. [1]

ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه وكاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الإنفاق النقدي أفضل من أية صور أخرى للإنفاق للأسباب التالية:

- قابلة بصورها المتعددة على النفقات العامة، وتجنيبها صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني والذي يبرز فيه مشكل التقدير وتحديد الاحتياجات.
- إن الإنفاق العيني كما قد يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة.
- يثير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية، ويؤدي إلى عدم الثقة وقد ينتج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين.
- الإنفاق العام في شكله النقدي أدى إلى ازدياد حجمه من جهة، ومن جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات اقتصاد السوق والخروج عن آليات اقتصاد التخطيط أين يزيد تدخل الدولة من خلال تحديد حتى نمط استهلاك الأسر والأفراد بتقديمها لنفقات عينية محددة لهم.

2- الإنفاق العام يقوم بها شخص عام:

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام[2]، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي : الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات

الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة، ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين الإنفاق العام والخاصة[3].

[1] سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص:27.
[2] المرجع نفسه، ص:29.
[3] طارق الحاجة، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،1999، ص:24.

أ- المعيار القانوني :

حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام الممثلين في : الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة، إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين والقرارات الإدارية، بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص، وبالتالي فنقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق.

الدولة المتدخلة وتطور دورها في الاقتصاد زادت وظائفها النقل والمواصلات وهو ما أدى إلى الخروج من هذا المعيار والانتقال إلى معيار آخر أكثر دقة.

ب- المعيار الوظيفي:

يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها الإنفاق العام لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها إذ أن التطورات العديدة في كافة الدول وبغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخد بمفهوم معاصر لدور الدولة، إذ اتسعت الحاجات العامة وتطور مفهومها بدرجة اتسعت معها النشاطات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع.

بناءا على هذا الأساس فليس كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، بل العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة ما يقوم بها الأشخاص الخواص سواء ذو الشخصية المعنوية، الطبيعية أو الاعتبارية بتفويض من طرف الدولة أو إحدى سلطاتها.[1]

3- الإنفاق العام تستهدف تلبية حاجة عامة:

تتم مشروعية الإنفاق العام لما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة[2]، وهذا يعني أنه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.

تبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا[3]، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من الإنفاق العام للدولة، أما غياب العدالة فيفقدها

[1] فلح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص:92.
[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن ،2005، ص:34.
[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص:33.

مشروعيتها.

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة له أهمية كبيرة في ظل الدولة الحارسة، وهذا نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة، ولكن ومع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها، زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها. وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

أولا : تقسيم النفقات حسب دوريتها وتكرارها

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين :

1- النفقات العادية :

وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة الأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية، وتحول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وإرادتها من الأملاك العامة.

2- النفقات غير العادية :

وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات الإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد. ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، ومن خلاله إلى النفقات العامة والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس النشاط الأفراد وبالتالي هي نفقات عادية، وأن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية والاجتماعية. اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي :

أ- النفقات الجارية :

وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل: أجور ورواتب، مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد

والإعانات.[1]

ب- النفقات الاستثمارية:

وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي وكذا أصول غير مادية[2]، والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة التقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة.

ثانيا : التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تقسم النفقات العامة تبعا لوظائف الدولة إلى أربعة أقسام رئيسية وهي [3]:

1- نفقات الخدمات الحكومية العامة :

وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

2- نفقات الخدمات الاجتماعية:

وهي تشمل نفقات التعليم، نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

3- نفقات الخدمات الاقتصادية:

تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء وإضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذا.

[1] http://www.irf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf , consulter le05/04/2019.
[2] world economic outlook ، ***international monetary fund*** ، September ،2011 ، p01.
[3] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص ص:120-121

4- نفقات دعم السياحة وعمليات الري والصرف

وقصد الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي، وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية خصوصا نظرا لضعف نشاط القطاع الخاص بها.

5- نفقات خدمات حكومية أخرى:

وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده، إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية.

ثالثا: تقسم النفقات العامة تبعا لأثارها في الإنتاج القومي

تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى:[1]

1- نفقات حقيقية:

وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة

2- نفقات تحويلية:

وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية الأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقة والتحويلية على معايير وهي:[2]

أ- معيار المقابل المباشر:

ويقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين.

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2006، ص:142.
[2] المرجع نفسه، ص:123.

ب- معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي :

تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا، أما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضي والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

ج- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:

فحسب هذا المعيار فان النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

رابعا : تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها

حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى قسمين :[1]

1- نفقات عامة مركزية :

تعتبر النفقة العامة المركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية، ويتحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة.

2- نفقات عامة محلية:

تعتبر النفقة العامة المحلية إذا كانت موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة كإيصال الكهرباء خطوط الغاز والماء، ويتحمل أعبائها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

المطلب الثالث: ضوابط وحدود الإنفاق العام

تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ أو الضوابط والحدود حتى يجيء هذا الإنفاق العام محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة.

أولا: ضوابط النفاق العام

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق النتائج المرغوبة منه من تحقيق المصلحة العامة، فإن ذلك يتوقف على أمرين في

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص:124 -125 .

غاية الأهمية أولهما تحقيق أقصى قدر من المنفعة، وثانهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق، ولا يتجسد ذلك إلا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير. وإذا تم احترام هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام

1- ضابط المنفعة:

يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع فإذا كانت النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من وراء تلبية الحاجات العامة، فلا يجوز صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع، دون البعض الآخر، لأي كانت الأسباب سياسية أو اجتماعية.

حيث أن انتشار ما يعرف الآن،" بالميزانية العامة " الذي يهدف إلى التزام الدولة بتحقيق المصلحة العامة، كان نتيجة تضحيات جسام، قدمت في سبيله، فالصراع التاريخي الذي شهدنه إنجلترا وفي فترة لاحقة فرنسا، كان القصد منه إلزام المكلف بالإنفاق لتحقيق المصلحة العامة الأمر الذي أدى إلى اعتماد الميزانية العامة للدولة.

وبالتالي فلا يوجد أي قيمة للميزانية العامة ولا الإجراءات التي تمر بها ؛ إلا بتحقيق الهدف والغرض الذي وجدت من أجله، وهو " تحقيق المنفعة العامة" لذا وجب الحرص الشديد للالتزام بتحقيق المنفعة العامة، بل والمنفعة العامة القصوى[1]

و تطبيق مبدأ قاعدة المنفعة يرتبط ارتباط وثيق بتحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن تحقق توافق بين المنافع لبلوغ أكبر قدر من منفعة.

حيث يتعين وضع ضوابط دقيقة لتحديد المنفعة العامة خاصة بسبب تعسر قياس أثر النفقات العامة بدقة باعتبار أنها تشكل آثار ظاهرية وأخرى غير ظاهرية، وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد:

- ✓ **العامل الأول**: مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.
- ✓ **العامل الثاني**: كيفية توزيع الدخل القومي على الأفراد.

بحيث كلما توافق العاملين أي بزيادة مقدار الدخل النسبي وانخفاض حجم التباين بين دخول الأفراد ساهم ذلك في زيادة رفاهية الأفراد، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار زيادة الدخل القومي عند تحديد مصادر تمويل الإنفاق وفي إنفاقه، بما يعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى المنتجة من جهة وتنظيم الإنتاج من جهة أخرى، أما تقليل التباين بين دخول الأفراد

[1] رشيد بن عياش، **تدبير الإنفاق العام**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2940، 2010/03/10 على الموقع : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099 تم الاطلاع بتاريخ 2019/04/10.

فيتم من خلال نقل القوى الشرائية من الأشخاص الذين تقل عندهم منفعتها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة حتى يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته[1]

ت- ضابط الاقتصاد:

إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لابد أن يتوافق مع ضابط المنفعة أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب الإنفاق العقلاني، وهو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي، ولذلك يتوجب عدم الإسراف وإنفاق أقل ما يمكن من الأموال العمومية حتى لا يؤدي ذلك إلى الغش الضريبي أو حتى رفض دفع الضريبة، بحيث يتم صرف أوجه الإنفاق في مكانها الملائم أو حتى تركها عند المكلفين بالضريبة لينفقوها في الأوجه المفيدة.

ج – ضابط استمرار المنفعة والاقتصاد في النفقة :بغرض الحصول على نفس الأداء للخدمة بأقل تكلفة ممكنة يتوجب إخضاع صرف النفقات إلى الرقابة التي تزاولها ثلاث جهات وهي :

الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة وبذلك تأخذ الرقابة ثلاثة أشكال:

- ✓ **الرقابة الإدارية:**

تقوم بالرقابة الإدارية وزارة المالية دون باقي المصالح الحكومية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات ويأتي عملهم في عدم قبول مباشرة أي نفقة إلا إذا وجدت في الميزانية العامة، وفي حدود الاعتماد المقرر اله ويعتبر هذا النوع رقابة قبلية في رقابة سابقة على الإنفاق، إلا أن هذا النوع من الرقابة لا يخضع لمبدأ ترشيد النفقات، إذ أنها تمثل رقابة من الإدارة على نفسها تستهدف القواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها، ومن ثم فهي لا تمارس أي ضغط على حجم الإنفاق، حيث عادة لا ترغب الإدارة في تقييد حريتها.

- ✓ **الرقابة السياسية (البرلمانية)**

يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة إلى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة إلى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق وتخصيصه، مرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال والاستجواب والتحقيق وإمكانيته في سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق التطلع في أي وقت على البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ، بالإضافة إلى حق فحص الحسابات الختامية وإقرارها حق الإقرار أو رفض

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،2009، ص:54.

الاعتمادات الإضافية، حيث يتم استخدام هذا النوع من الرقابة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي إلا أن الرقابة البرلمانية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة بالرغم من أهميتها خاصة في الدول النامية كون البرلمان غالبا ما يقوم بدعم الإدارة حتى ولو لم تكن على صواب.[1]

✓ **الرقابة المحاسبية المستقلة:**

يمثل مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، بحيث يعمل على فحص شروط استغلال الموارد والوسائل المادية والمال العام من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته، ويعمل على تقييمها، ويسهر على التأكد من تطابق العمليات المالية والمحاسبية لهذه الهيئات مع للقوانين المعمول بها، فالرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة تعمل على تطوير شفافية تسيير المال العام.[2]

ثانيا : حدود الإنفاق العام (العوامل المحددة لحجم النفقات العامة)[3]

يثير هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل القومي لتوجيهها إلى الإنفاق العام بحيث لا يجوز للدولة أن تتخطاها، وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد النفقات العامة؟ وهل هناك حجم أمثل له؟.

لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (10% - 15 %) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها.

وحقيقة الأمر، أن هذا الفكر أصبح غير مجدي في الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الرأي، من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها، من جهة أخرى.

1- العوامل المذهبية:

إذا كان سائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي، وتبرير ذلك أن دور الدولة، في ظل هذه الإيديولوجية، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعزف عنها النشاط الخاص (الدولة الحارسة)، أما ماعدا ذلك من أنشطة فمتروك لحرية الأفراد.

[1] مرجع سابق، ص ص:57-58.
[2] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص:225.
[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص:59.

2-العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة [1]

تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل القومي والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي.

فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته. ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري.

3-العوامل المالية[2]

فيقصد بها أن حدود النفقات العامة لابد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإرادات العامة الكافية التغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة فزيادة الضرائب (كمصدر هام للإيرادات العامة) يخضع لدراسات واسعة، من جهة إضافية إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه الزيادة من جهة أخرى، وإلا ترتب على ذلك آثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي.كذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض.

المطلب الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد عرف حجم الإنفاق العام تطور كبير على مختلف أوجهه وذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي واجتماعي ودفع عجلة النمو[3]، حيث أن من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي.

أولا : الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية، أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في:

[1] سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص:60.
[2] أحمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،الطبعة 02، 2005، ص:103.
[3] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر، بوزريعة الجزائر، ص:51.

1-انخفاض قيمة النقود:

يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والتي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة زيادة حجم إنفاقها وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة. وفي هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمعبرة عن تطور نشاط الدولة. لذا لتحديد منفعة الإنفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة[1].

2-اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة) :

مع إتباع مبدأ وحدة، أو عمومية الميزانية العامة الذي ينص على وجوب ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها، أصبحت تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت توجه بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح التغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تعبر عن حقيقة الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة للدولة، حيث كانت النفقات العامة الواردة في الميزانية غالبا أقل من حقيقتها.

3- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

قد يؤدي زيادة مساحة إقليم دولة معينة أو ارتفاع عدد سكانها إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، حيث يترتب عن هذه الحالة تدخل الدولة عن طريق زيادة إنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الأفراد ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها، إلا أن هذه الزيادة ظاهرية بسبب عدم نشوء زيادة في المنفعة العامة أو الارتفاع في الأعباء العامة على الأفراد دون مقابل فعلي.

ثانيا : الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة، كما تشير غالبا إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وترجع هذه الزيادة إلى جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي:

1-الأسباب الاقتصادية:

إن زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة، من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (وعلى الأخص في

[1] محمد طاقة، هدى عزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر ،عمان، 2007، ص ص:43 -44.

حالة الكساد) والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية، فزيادة الدخل القومي تخدم الدولة في العصر الحديث حيث تمكنها من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة، حيث هذه الموارد المتاحة تمكن الدولة من مضاعفة إنفاقها في مختلف الأوجه، بالإضافة إلى أن التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، بهدف اكتساب موارد جديدة لخزانة الدولة، وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وتوجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة.

2- الأسباب الاجتماعية:

إن تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن وازدحام السكان بها يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المرافق العامة[1] حيث تمثل حاجات سكان المدن أكبر نسبة من حاجات سكان الريف كما هو معلوم. وقد ساهم الوعي الاجتماعي والتعليم في توسع نشاطات الدولة حيث أضحت الدولة تؤدي وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، حيث نتج عن تولي الدولة هذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة في حجم النفقات العامة.

3- الأسباب السياسية:

لقد أدى شيوع المبادئ والنظم الديمقراطية وتوسع مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية مؤخرا إلى نمو حجم النفقات العامة، حيث زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لها إلى جانب التعددية الحزبية (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول) يقود الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإفراط في التوظيف ما يصحبه تزايد في النفقات العامة، كما أن اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء كان له أثره في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة.

4- الأسباب الإدارية:

إن سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والتطور وظائف الدولة، بالإضافة إلى الإفراط في التوظيف وزيادته عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يساهم بشكل كبير في نمو الإنفاق الحكومي، وتعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية لأنها ستزيد من عبء التكاليف العامة على المواطنين، بالرغم

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعرفة، الإسكندرية، 1985، ص:78

أن هذه الزيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنها لا تؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية أو الحقيقية.[1]

5- الأسباب المالية :

تتمحور هذه الأسباب في أمرين هامين:

أ- سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، ما يساهم في كثرة الاقتراض حيث أصبحت الدول تميل إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ب- وجود فائض وموارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة وغير مخصص لغرض معين ما يحفز الحكومات على إنفاقه، وتظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الإنفاق، حيث يصبح ليس من السهل على الدولة أن تقوم بخفض كثير من بنود الإنفاق العام.[2]

ت- الأسباب الحربية:

لقد أصبح التسابق والتنافس في ساحة التسليح حول اكتساب أحدث معدات الحروب يزيد من تكاليف الحروب الأمر الذي أجبر العديد من الدول إلى إبرام القروض الكبيرة لمواجهة هذه الالتزامات، وهذه القروض سيترتب عنها تسديد فوائدها وأقساط استهلاكها من الأموال العامة، إلى جانب المبالغ التي تنفق في شكل إعانات لعائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين.

[1] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص:102.
[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص:69.

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

لقد كانت نظرة الاقتصاديين خلال القرن التاسع عشر للنمو الاقتصادي نظرة متشائمة حيث كانوا يخشون أن يتوقف النمو، بسبب تناقص عوائد طاقات الأراضي المحدودة الضرورية لإطعام الشعوب المتزايدة بداية، ثم بسبب تناقص عوائد موارد الطاقة والمعادن الشحيحة[1].

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

تتعدد تعاريف النمو الاقتصادي وتتنوع خصائصه وهذا ما نوضحه فيما يلي :

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي سنذكر منها:

1- هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي[2]

2- كما يعرف بأنه يتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا [3]

3- ويمكن تعريفه أيضا على أنه "ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي فهو يخفف من عبء قلة الموارد.[4]

كما يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفترة من الدخل الحقيقي.[5]

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي. **"أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة التوسع الاقتصادي المتتالي وبما أن النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل النمو الدخل الفرد."**

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

إن للنمو الاقتصادي خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:

---

[1] فريديريك شرر، **نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى الرياض، 2002، ص:8 .

[2] Edward Shapiro ،**macroeconomica analysis**،Thomson learnining،1995،p429.

[3] معروف هوشيمار، **تحليل الاقتصادي الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الأردن، 2005، ص:347.

[4] ناجي حسين خليفة ،**النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مص:ر ،2001، ص:09.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، أيماد عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر، 2002، ص:57.

1- معدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:

حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في الدول خلال 20 سنة الماضية نحو 2%، 1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي وقد تضاعفت هذه معدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، وتضاعفت هذه معادلات بصورة كبيرة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر.

2- معدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

حيث أكدت الدارسات التي أعدها البنك الدولي أن الإجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي النمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل المدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في المدخلات العمل ورأس المال.

3- المعدلات المرتفعة في تحول الهيكل الاقتصادي :

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بمعدل مرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعية إلى الخدمات مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات ثم أعقب ذلك التحول القوى المهنية من الأنشط التقليدية إلى حضرية على سبيل المثال كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1946 حوالي 53.5% وانخفضت هذه النسبة بحلول العام 1960 لتصل إلى 7%فقط، كذلك نجد أن القوى العمالة في بلجيكا الملحقة بالنشاط الزراعي انخفضت من 51% سنة 1846 إلى 12.5% سنة 1947 والأقل من 7% سنة 1970 ومنه نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من قطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة [1].

4- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:

وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث **Moderrisation** ولهذه عملية مجموعة من مظاهر أهمها:

[1] ميتشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر،السعودية، 2006، ص ص:174-179.

أ–الرشادة:

وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة فيما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في الملح واصلات... إلخ والأساليب الحديثة ليس فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.[1]

ب–التخطيط الاقتصادي :

والذي يكون له التأثير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج–التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:

ويعني توزيع الأكثر العدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د–تحسين الاتجاهات والمؤسسات :

يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر من فرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في المفهوم تحديث العمالة عن طرق غرس الكفاءة والذكاء، والحفاظ على الوقت، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على ذات وبعد النظر.

هـ– الهيمنة الدولية:

وهي تبين المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح أسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة، مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان المتخلفة والضعيفة.

و– الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمين

على الرغم من المكاسب التي تحققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن فإن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من

[1] المرجع نفسه، ص ص:175-178.

الناتج العالمي، في ظل علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آلية إلى التوسع أكثر فأكثر.[1]

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

أولا : مقاييس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين، مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة تستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل.

1- الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى)

و هو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

2- الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

- إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي[2].

ثانيا : طرق قياس النمو الاقتصادي:

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

[1] ميتشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص:178 -179.

[2]Dwighth. perkins, steven radelet et david l. lindauer, **économie du développement**, 3e édition, édition de. boeck, belgique ,2008 p 53

1- طريقة الإنفاق:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة [1] إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل[2].

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال)

G: الإنفاق الحكومي.

$(X - m)$:صافي الصادرات [3]

2- طريقة القيمة المضافة:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية

3- طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي المداخيل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج. حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) أو جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح

[1] olivier blanchard, daniel cohen, **macroéconomie**, éditions pearson éducation, 4eme édition, France , 2006, p 18.

2 gregory n, mankiw, **macroéconomie**, 3 ème édition, boeck, belgique, 2003, p 18.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مطبعة حسن العصارية، بيروت، لبنان، 2010، ص:210.

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني[1]

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

البضائع والخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني:

أ- خدمات ربات البيوت:

لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت والمتمثلة في القيام طي العام والتنظيف ومساعدة الصغار في التنظيف رغم أنها قيمة جدا وذلك لأنها تقدم دون مقابل.

ب- الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي:

إن كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع ملابس من قمصان وجوارب وغيرها لأفراد الأسرة من طرف ربات العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني.

ت- النشاطات الاقتصادية غير القانونية:

ونعني بها إنتاج المخدرات والإنتاج غير المصرح به بهدف التهرب من الضرائب إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني[2]

ثالثا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال[3]

1- عوامل الإنتاج:

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية:

---

[1]Olivier blanchard, Daniel cohen, **Macroéconomie** op-cit, p19 .

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2008، ص: 10.

2 - gregory n mankiw, mark p .taylor**, principes de l'économie**, traduction de d'élise tosi, édition de boeck, belgique, 2010, p 669.

3 - gregory n, mankiw, **macroéconomie** op-cit,p 272.

4 - gregory n mankiw, mark p .taylor **principes de l'économie** op-cit,p 649.

$Y=F(K,L)$

L العمل، **k** رأسمال، **Y** الإنتاج

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغير حجم رأسمال والعمل[1].

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

2- عنصر رأس المال:

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأسمال المادي[2]، وينطوي رأس مال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية. ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي. ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن[3].

AK: التغير في مخزون رأسمال

PMK: الإنتاجية الحدية لرأسمال

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأسمال بالمقدار يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار (**AK**) .**PMK**

$F(K+1,L-F(K+L)PMK$

على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية لرأسمال5/1 معناه كل وحدة إضافية من رأسمال تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 5 وحدة، إذا زاد عامل رأسمال ب10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالأتي:

$$1/5 \frac{unités\ de\ production-}{unités\ de\ capital} 10\ unités\ de\ capital$$

= 02 unités de production

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة نيل العربية، القاهرة 2002 ،ص:272.

إذن زيادة 10 وحدات من عامل رأسمال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بوحدتين[1].

3- عنصر العمل:

إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأسمال والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأسمال المادي وهو رأسمال البشري[2]، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي[3].

و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لان مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي". وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

PML: الإنتاجية الحدية للعمل

$$PML=F(K,L+1)-F(K,L)$$

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة اذ يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار **PML** **ΔL** . على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة الكمية المنتجة

ب 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل ب 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالأتي:

$$\Delta Y=PML.\ \Delta L$$

unités de production

$$2\frac{unités\ de\ production\ -}{unités\ de\ capital}\ 10\ unités\ de\ travail$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج 20 وحدة.

و في حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل ورأسمال، في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لارتفاع الناتج وهما العمل ورأسمال. ومن الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل ورأسمال باستخدام الإنتاجية الحدية للعمل ورأسمال

[1] Gregory N. Mankiw, **macroéconomie**, op-cit, pp 272,273.
[2] Gregory N. Mankiw, Mark P Taylor **principes de l'économie** op-cit,, p489.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:157.

على التوالي:

$$\Delta Y=(PMK.\ \Delta K)+(PML+\Delta L)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأسمال

$\frac{(PMK}{Y}$:تشير إلى نسبة إنتاجية رأسمال إلى حجم الناتج

$-\frac{PML}{Y}$:تشير إلى نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج

$\frac{\Delta y}{Y}$:تشير إلى معدل التغير في الناتج

$\frac{\Delta K}{K}$ تشير إلى معدل التغير في رأسمال

تشير إلى معدل التغير في العمل$\frac{\Delta L}{L}$

حيث **d**: نسبة إنتاجية عنصر رأسمال إلى الناتج

$$\frac{\Delta Y}{Y}+\alpha\frac{\Delta K}{K}+(1-\alpha)\frac{\Delta L}{L}.$$

جيث α نسبة إنتاجية عنصر راسمال إلى الناتج

حيث $\alpha-1$ نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج

4- عنصر التكنولوجيا:

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن تنتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$$Y=AF\ (K,L)$$

A: يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن" الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج."

وبشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y}+\alpha\frac{\Delta K}{K}+(1-\alpha)\frac{\Delta L}{L}+\frac{\Delta A}{A}$$

$= a + (1 - a)\ 4 + 4$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأسمال $\alpha \frac{\Delta K}{K}$، مساهمة العمل $(1-\alpha)\frac{\Delta L}{L}$، ومساهمة عامل التكنولوجيا $\frac{\Delta A}{A}$ وهو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج [1]

المطلب الثالث: أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي ومحدداته

يعتبر الإنفاق العمومي من أهم العناصر وأكثرها فاعلية في دالة الطلب الكلي بحكم انه يعد أحد مكونات الطلب الكلي والذي من شأنه تحريك النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو.

أولا : أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي

يعتبر دور الإنفاق العام دور فعال في دالة الطلب الكلي هو ما يعرف بمجموع الإنفاق الكلي في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي وخاصة في الاقتصاديات النامية وذلك بسبب:

1- ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في البلدان النامية.

2- ضعف الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه الدول الراجع إلى:

- ✓ عدم توفر مناخ أو بيئة مناسبة لنمو هذا النوع من الاستثمار وخاصة تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية بهذه البيئة.
- ✓ ضعف الأسواق المحلية والتي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته في مجالات الزراعة والصناعة وتنمية القطاعات الإنتاجية، حيث يلاحظ أن معظم الاستثمارات تكون توجه النشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية، والمضاربات في أسواق الأوراق المالية.
- ✓ انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي والذي قد يكون غير مشجع للاستثمار الخاص، لأن زيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.
- ✓ ارتفاع نسبة ودرجة المخاطرة وعدم التيقن للمستقبل. وعلى هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد وبشكل أساسي على الإنفاق العمومي في الدول النامية[2]

[1] Jean Claude PRAGER, **la politique économique aujourd'hui** ,Ellipses édition ,2002 ,p 118.

[2] محمود حسين الوادي، احمد العارف العساف مرجع سبق ذكره ،ص ص:144-145.

ثانيا : محددات فعالية سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

يؤثر الإنفاق العمومي على نمو الناتج المحلي بتأثيره على مكونات الناتج فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية للناتج، وهي تمثل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأسمال الثابت والعوامل الاقتصادية والتي تتناول الطلب الكلي الفعال لذلك فإن أثر الإنفاق العمومي على الناتج تتحدد من خلال هذين العاملين وذلك بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الإنفاق العمومي إلى رأس مال منتج أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير على المستوى العام للأسعار[1]

1- المقدرة الإنتاجية للمجتمع:

أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهي تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل ورأسمال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية[2]. وانطلاقا من النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية هي رأسمال ويقصد بها كل الممتلكات العينية والملموسة، العمالة وتمثل القوى العاملة في المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية، التكنولوجيا وتتمثل في المعرفة المستعملة التطوير رأسمال، وتكتب دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y=A.F(K.L).....$$

ومن أبرز الأمثلة الدالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة دالة الإنتاج **Coobb – Douglas**

$$\mathbf{Y=Ak^{a}.L^{1-a}}$$

حيث **A** تمثل نصيب رأسمال في قيمة الإنتاج، (**A**-1) تمثل نصيب العمالة و**A** تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتجلى دور الحكومة هنا من خلال تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على المقومات الاقتصاديات الكلية ففي حالة وجود تضخم أو عجز في الموازنة العامة فانها تضر بالنشاط الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي، كما أن سياسة الإنفاق الحكومي وطرقه قد يكون لها تأثير سلبي أو ايجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج، وسبق وبين**barro** [3] أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تقوم بشراء جزء من القطاع الخاص وتستعمله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص، ويمثل نموذجه بالمعادلة التالية:

$$Y=ALAK.G.....$$

[1] وليد عبد الحميد عايب ،مرجع سبق ذكره، ص:136.

[2] علي سيف المزروعي ،**اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي**، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية ،1990-2009، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1،2012، ص:621.

[3] طورت هذه الفكرة من قبل barro سنة 1990 واكتملت بعد ذلك من طرف barro sal marten عام 1992 وطور هذين النموذجين فكرة ان تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص.

وتظهر آثار الإنفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات الطلب الكلي، حيث الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأسمال الثابت الذي يؤدي لزيادة المقدرة الإنتاجية والإنفاق الاستهلاكي والذي يعمل أيضا على زيادة المقدرة الإنتاجية وإن كان أقل وضوح من الإنفاق الاستثماري بالتأثير على هيكل الإنتاج، بحيث معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتحدد من خلال معدل النمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل النمو في رأسمال ومعدل النمو في العمالة ومعدل النمو في الإنفاق العمومي، بحيث يساهم الإنفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال دوره في زيادة وتأهيل حجم الموارد الاقتصادية باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وذلك حسب طبيعة الإنفاق. الإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأسمال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على الإنتاج، والإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع لآخر أو من منطقة الأخرى، أما الإنفاق التحويلي الاجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل الذي يساهم في تطوير عائد عوامل الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج، وتظهر أهمية الإنفاق العمومي في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج بتأثيره على العمالة ورأسمال.

2- الطلب الكلي الفعال:

بافتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنفاق الحكومي والذي يشكل جزء هام من الطلب الكلي والذي يزيد مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد [1] والذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل العوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال، وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة والتي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية، مبالغ تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية وثقافية والتعليم والسكن وغيرها. أو التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرض والشيخوخة والبطالة يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها عن طريق الإنفاق العام، وكما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح الدعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز والبنزين، تؤدي إلى محاربة التضخم

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص:137-138.

من خلال خفض الأسعار، وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام عن طريق سد العجز في ميزانياتها وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار.

ومن أهم النماذج التي سلطت الضوء على أهمية تدخل الدولة وأثره على النمو الاقتصادي، نموذج **BARRO** 1990 والحجم الأمثل للتدخل الحكومي، والذي خلص أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث تقوم الحكومة عن طريق شراء جزء من الإنتاج الخاص واستخدامه في عرض وتقديم الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص الأمر الذي يزيد من الرغبة في الاستثمار أكثر مما يساهم في تحقيق النمو[1].

المطلب الرابع: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

إن نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي قد تكون موجبة أم سالبة، حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

أولا : العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

أشارد" كنوب" (1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده أيضا فولستر وهذركسون" (1999، 2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة، ونفس النتيجة نوصل إليها "بارو"(1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد "قوساه " من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985، بأن نمو حجم القطاع العام في للاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي [2]مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي. وعموما فإن

[1] علي سيف علي المزروعي ،مرجع سبق ذكره، ص ص:621-622.

[2] Daniel Mitchel : **the impact of government spending on economic growth** ,the heritage foundation ,n 1831,31/03/2005,pp4,5 .

أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي :

1- تكلفة التمويل:

إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر التمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء إلى الاقتراض، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.

2- أثر الإزاحة :

إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

3- تكاليف الإعانات:

تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات والطرق، حيث إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

4- عدم الكفاءة:

يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص ورغبة في التوسع والمنافسة فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

5- غياب الإبداع والابتكار:

إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء

كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الاقتصادي.

ثانيا : العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

يؤكد رام (1986) بأن القطاع العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص[1]، كما أن أشاور (1990 ويشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، أما" أليكسيو" (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل أشاور (1990)[2].

ومن جهة أخرى فإن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام. حيث يشير " شيهي" (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15 % أما إذا تتجاوز 15 % فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي[3] وذلك كما يوضحه الشكل الأتي :

1 eric engen, jonathan skinner: **fiscal policy and economic growth, national bureau of economic research**, working paper n 4223;1992,p7,(www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 22/04/2019.

2 Constantinos alexiou : **government spending and economic growth, journal of economic and social research**, vol 11(1),2009 ,(http://www.fatih.edu.tr/~jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 22/04/2019,pp4,5.

3 Martha pascual saez, santiago garcia: **government spending and economic growth in the european union countries**,p2,(http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=914104) reviewed on 22/04/2019.

الشكل 1 : العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

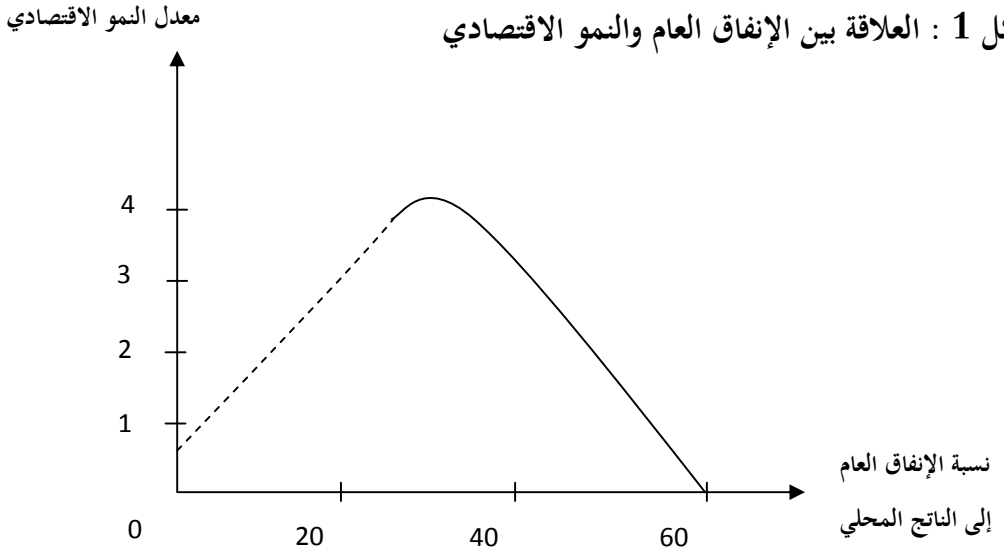

المصدر: Daniel Mitchel op-cit, p4

ويظهر لنا من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، دفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحني الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حوالي 15%، وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي[1] وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها : الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

[1] Contantinos alexiou, op-cit, p5.

خـلاصـــة:

واستخلصنا من هذا الفصل عدة نتائج يمكن إبراز أهمها:

-أن النفقات العامة هي وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها وتحسين مستوى المعيشي والرفاهية اقتصادية واجتماعية، ومن جهة أخرى تعتبر إيرادات العامة هي من أسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة وأن محركات الاقتصاد الوطني تسعى للتأثير في مسار النشاط اقتصادي ومعالجة تقلبات اقتصادية بشكل يضمن استقرار اقتصادي.

-وجد أن تزايد حجم النفقات العامة بشكل ملفت للنظر الأمر الذي يستوجب ضرورة ضبطها باستخدام جملة من القواعد تسمح بكفاءة عن استخدام الأموال العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل قدر ممكن من الإنفاق.

-وجد أن السياسة الانفاقية يمكن تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فظلا عن قدرتها على استخدام أموال عامة وتحقيق أقصى إ تاجية من هذه الأموال وأن الدولة تستخدم النفقات العامة لتحقيق أهدافها النهائية وذلك عن طريق كيفية تمويل النفقات العامة.

-أما فيما يخص النمو الاقتصادي نستنتج جملة من عوامل الإنتاج من العمل والرأسمال والتكنولوجيا وبذلك تعتبر من أهم أهداف التي تسعى إليها المرتبطة بمستويات معيشية وتخفيف من الفقر والبطالة باعتبارها للتوازن الاقتصادي،وانطلاقا من نظريات خاصة بالنمو الاقتصادي التي اختلفت في نظريتها وتفسيرها للنمو الاقتصادي حيث اهتمت النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي لعملية تراكم رأسمال ثم ظهرت نظرية الكينزية المتميزة بالتحليل الكلي وتحقيق التوازنات في الأسواق وأخيرا ظهرت نظرية النمو والجديد واهتمت بالعوامل غير التقليدية مثل الرأس المال البشري.

-ومن خلال ما تقترحه النظريات الاقتصادية في محاولة تفسير العلاقة التي يمكن أن تكون بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في التشغيل الكامل والاستقرار النقدي بحيث يساهما بشكل كفئ وفعال في تحقيق أهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية من أجل أن لايكون هناك عوائق تعيق هذه الأهداف.

الفصل الثاني

تحليل وتقييم أثر برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2001-2017

تمهيد :

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة محاولات للإصلاح لكن كانت أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة والتشغيل القار والأمن الاقتصادي...الخ.

ولذلك سنقوم من خلال هذه الدراسة بعرض برامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001 -2017، وكذلك السياسات المصاحبة لهذه البرامج التي ترمي إلى خلق الاستقرار، تشجيع الاستثمار، تحسين تنافسية المؤسسات والقضاء على البطالة...الخ والتي تعكس كذلك صورة واضحة لمجهود متواصل من الدولة الجزائرية لإنعاش النمو في جميع المجالات.

ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مبحثين :

في المبحث الأول نتكلم عن برامج الإنفاق العام في الجزائر(2001-2017)، أما المبحث الثاني سوف نتكلم عن تحليل وتقييم أيار البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001–2017.

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط، شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق إستراتيجية حقيقية لتنمية مستدامة حيث أطلقت خطة دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 والبرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009 [1].

و برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 وبرنامج النمو الجديد 2015–2019.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004:

طبقا للوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أولا: تتجسد هذه السياسة في أهداف التالية [2]:

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي .
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة.
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

و يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة.[3]

---

[1] Madjid makedhi, quel cap pour l'économie algérienne, in elwatan .com. 11/04/2005. www.algerie-dz.com/article2090.html , *le 15/04/2019*.

[2] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

[3] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ،أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد 12، ديسمبر 2012 ، ص: 251. أطلع عليه يوم (21/04/2019) univ-biskra.dz/rem/n12/10.pdf

ثانيا : الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 :

لقد تم تجنيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525.7 مليار دج [1] موزعة على طول أربعة سنوات 2001–2004 تمحورت حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، والنقل ،الري ،و دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وتنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 15974 مشروعا وهذا ما يوضحه الجدول الموالي [2] :

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة: مليار دج

القطـــاع	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010 ،أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 12، ديسمبر 2012، ص 252.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى وهياكل القاعدية استحوذ بشكل كبير على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 2010.5 مليار دينار بنسبة % 40,1 من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج ،وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنى القاعدية التحتية،وذلك من جراء سنوات

[1] Ministère des Finances, Algérie, programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes, Avril 2001, p 02.

[2] زرمان كريم ،**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع ، جوان 2010 ، ص: 200.

univ-biskra.dz/rem/n7/8.pdf le (15/08/2015)

العشرية السوداء، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها، من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار، ليليه محور التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دينار أي بنسبة 38.9% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نضرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية، ثم يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بمساهمة 65.4 مليار دينار أي ماقيمته 12.4% ثم جانب دعم الإصلاحات بمبلغ 45 مليار دينار أي بنسبة مساهمة 8.6% لتبقى باقي المحاور بصورة عادية من جانب المساهمة.

وعلى مدار فترة تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي جاءت سنة 2001 كأكبر سنة من حيث الدعم بـ 205.4 مليار دينار ثم تليه سنة 2002 بمبلغ 185.9 مليار دينار ثم سنة 2003 بمبلغ 133.9 مليار دينار ثم السنة الأخيرة من البرنامج بمبلغ 20.5 مليار دينار كما هو مبين بشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (02) : الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

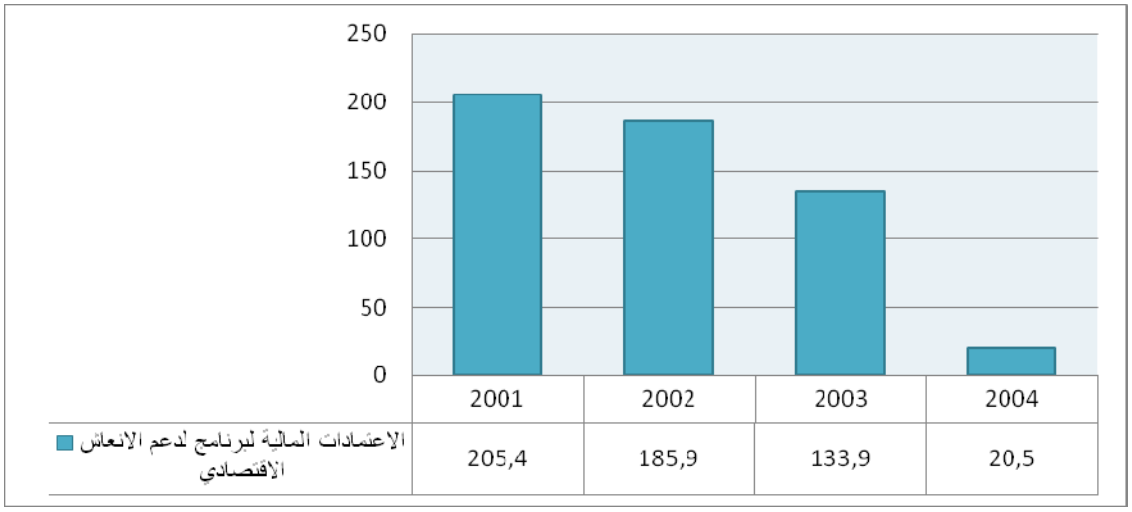

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (01)

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى

السوق بصفة فعالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج قامت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة التي تدعم أهداف البرنامج والتي نوجزها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

الوحدة مليار دج

القطـــاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	0	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	0	0	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001 –2004**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر2011 ، ص51

ثالثا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) ما يلي[1]:

-توفير أكثر من 1100000 منصب شغل ومنه فقد انخفضت نسبة البطالة من 29,3% إلى 23,3% .

-بناء ما يقارب 600000 مسكن و 256000 في قيد الإنجاز.

-بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19546 قسم للابتدائي 149 داخلية و 336 مطعم للنصف الداخلي.

-انجاز 180 معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهني ما يقارب 20000 مكان بيداغوجي.

-إنجاز أكثر من 230000 مكان بيداغوجي في التعليم العالي و 90000 مكان الإيواء.

[1] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 01 ، الجزائر، 202 ، ص ص:286-287

- إنجاز 8 مستشفيات ما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و 548قاعة علاج.

-إنجاز 100 ملعب جديد و 200قاعة متعددة الرياضات وبناء 9 سدود.

-إنجاز 4000 كلم من طرق الجديدة وإصلاح 300 كلم من الطرق القديمة.

-كما عرفت المرحلة ما يقارب 3700 مليار دينار أي ما يقارب 45 مليار دينار كاستثمار عمومي وخاص، قدر نصيب استثمار الدولة حوالي 2300 مليار دينار كميزانية للتجهيز وحدها، إلا أن معظم الإنجازات المخطط لها استدعت ميزانية إضافية لاستكمالها قدرت ب 38 مليار دولار إضافة إلى 25 مليار دولار كاستثمار خاص وطني وأجنبي ومن أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة استدراك ذلك في البرنامج الخماسي الموالي والمتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر من 2001-2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية [1]، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 وقد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف :

أولا: السياسات المعتمدة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

و قد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف :

1- تحديث وتوسيع الخدمات العامة عن طريق تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت نوع من التدهور في فترة التسعينات حيث جاء ضمن هذا البرنامج تحديث وتطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي، وكدعم لنشاط القطاع العام والخاص من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني.

2- تحسين مستوى المعيشي من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والأمنية والتعليمية للمواطن.

[1] Banque D'Algérie, **Rapport Annuel**, 2005, p 4. https://www.bank-of-algeria.dz

3- استغلال الأمثل للموارد البشرية والبنية التحتية والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالمورد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية سيكون له أثره على مستوى النشاط الاقتصادي، إلى جانب البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي وجذب المستثمر.

4- إن الهدف الرئيسي من وراء هذا البرنامج هو رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي لا يتحقق إلا بالمرور بالأهداف السابقة الذكر.

ثانيا: الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته والتي بلغت 4202.7 مليار دج وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج والذي يشمل: [1]

الجدول رقم(03): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له

الوحدة: مليار دج

مؤشرات / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862

[1] صالحي ناجية، **مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم** ،أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف ، 2013، ص:6.
www.shy22.com/dld2ws42386.pdf.html le (19/04/2019).

1979	4172	304	277	250	3341	/	2006
2238	1077	244	391	182	260	/	2007
2299	465	205	/	/	260	/	2008
1327	420	160	/	/	260	/	2009
8705	8705	1140	668	432	5394	1071	**المجموع**

المصدر: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2009-2010، ص194

وقد ركز البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، على عدة مجالات تباينت في التوزيع المالي من مجال إلى آخر يمكن إن نبينه في الجدول أدناه:

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4%
تطوير المنشآت التحتية الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9%
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2%
المجموع	4202.7	100%

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو لقد أعطى الحصة الأكبر لقطاع السكن بنسبة 45.5% أي بمبلغ 1908.5 مليار دج، وهو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية والبشرية الذي نفذ ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي، يليه محور تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لذا فقط خص بنسبة 40.5% أي بمبلغ 1703.1 مليار دج، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد وعصرنة شبكة الطرق والسكك الحديدة، ثم يأتي دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% أي بمبلغ 337.2 مليار دج، ثم تأتي تطوير الخدمة العمومية وتحديثها لقد تم تجهيز هذا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية وتحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن، وتدارك

النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات، ثم في الأخير محور تطور التكنولوجيا الجديدة للاتصال لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة وتدارك العجز الحاصل في القطاع.

كما يمكن للشكل التالي أن يوضح لنا أهم القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج بصورة أكثر توضيحا:

الشكل رقم (03) : الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

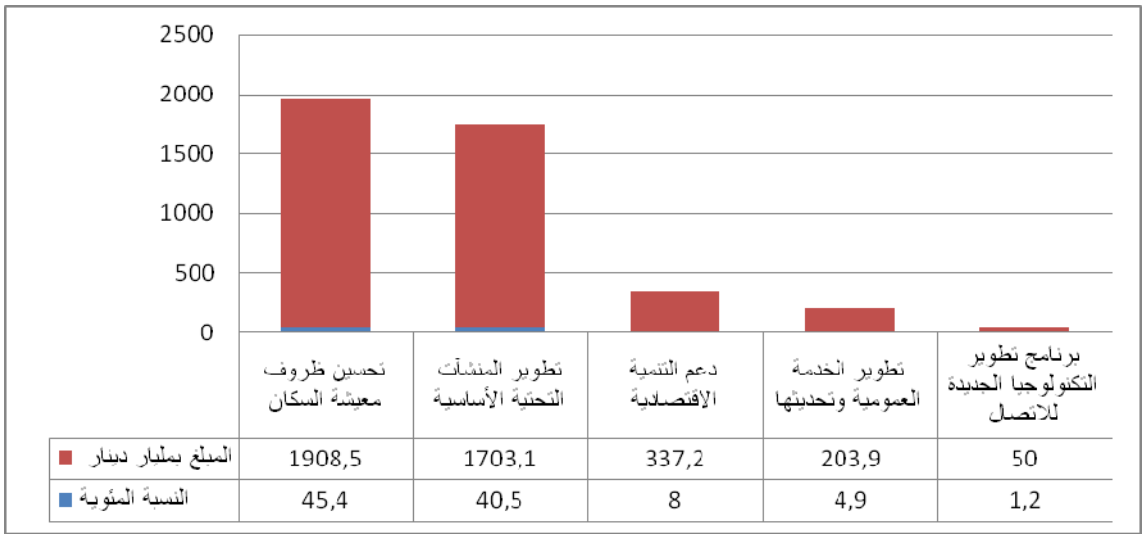

	تحسين ظروف معيشة السكان	تطوير المنشآت التحتية الأساسية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
المبلغ بمليار دينار	1908,5	1703,1	337,2	203,9	50
النسبة المئوية	45,4	40,5	8	4,9	1,2

ثالثاً: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

يمكن توضيح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) في النقاط التالية[1] :

1- النمو الاقتصادي خلال الفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) تميز بالانخفاض، حيث انخفض من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

2- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون مساهمة للاقتصاد الجزائري حيث ارتفاع إلى 3.2% سنة 2007، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.

[1] بوابة الوزير الأول، الأمم المتحدة، **حصيلة انجازات الجزائر في إطار أهداف الألفية من اجل التنمية**، 2019/05/05 ، موقع http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/

3- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009.

4- تراجع النسبة العامة للفقر من 14.1% لدى سكان الجزائر في سنة 1995 بـ 5% في سنة 2008.

5- تزويد 95%من السكان بشبكة المياه الصالحة للشرب وإيصال 86% بشبكة الصرف الصحي، وإيصال الكهرباء بنسبة 98%.

5- إنجاز شبكة طرقات تقدر بـ 110000 كلم.

6- حدوث تحسن في القطاع الفلاحي حيث حقق نمو قدر بـ 20% سنة 2009.

7- ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008.

8- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000 مؤسسة سنة 2009.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات[1].

أولا: أهداف برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

1- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار 9700 مليار دج

2- تخصيص مبلغ 130 مليار دولار 1534مليار دج للمشاريع الجديدة.

3- إجمالا ستوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر (1970-2012)-** ، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص:67-68.

4- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 07% بحلول سنة 2019.

5- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

6- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة ولاسيما توفير العقار والحصول على القض وعلى خدمات عمومية جديدة.

7- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحة والريفية، التي من شئنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة استيراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية.

8- إتمام إنجاز مشرع 02 مليون وحدة سكنية.

9- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

10- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

11- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

12- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

11- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية.

12- تشجيع إنشاء مناصب الشغل للمواطنين.

ثانيا نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) :

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) كتكملة لسلسة البرامج التنموية المعتمدة من قبل الحكومة من أجل استكمال المسيرة التنموية التي تعتزم الجزائر على تحقيقها من خلال تسطيرها لسلسة البرامج التنموية، وبعد النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ولقد استطاعت الجزائر بعد 03 سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية[1]:

[1] حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر،ص:245.

- قدر متوسط معدل نمو اقتصادي خلال أربع سنوات (2010-2013)، بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة ارتباط مستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.
- تسجيل معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب ما بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتين (2010-2013) إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي1152000 ، وبالتالي فان هذا البرنامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة ببرامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة.
- تمكن الاقتصاد الجزائري ضمن هذا البرنامج منتحين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة ب 9.8% سنة 2013كما، حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0,59 مليار سنة 2014 وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0,13 مليار دولار سنة2013 وتحسن في حجم المديونية الخارجية ب 3,39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 190,66 سنة2012

رغم هذه النتائج وتحسن المؤشرات تبقى بين من يرى أن الاقتصاد حقق نتائج إيجابية نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية تثمن توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية إلا أن البعض الأخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات بنفس المنظار وذلك باعتبار التوازن الداخلي والخارجي.

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) كتكملة لسلسة البرامج التنموية المعتمدة من قبل الحكومة من أجل استكمال المسيرة التنموية التي تعتزم الجزائر على تحقيقها من خلال تسطيرها لسلسة البرامج التنموية، وبعد النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ولقد استطاعت الجزائر بعد 03 سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية[1]:

1- انخفاض نسبة البطالة سنة 2012 إلى 9.8%.

2- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى6492913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتوفر ما يقارب 1976196 منصب عمل.

1 بوجمعة بلال، **سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر**، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص:126-129.

3- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت 1.15 مليار دولار سنة 2012.

4- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت 3.5 مليار دولار سنة 2010.

5- ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برامج الاستثمارات العمومية.

6- على الصعيد الخارجي تخلصت الجزائر بشكل نهائي من مديونيتها حيث وصلت إلى 3.6 مليار دولار سنة 2012،كما أن ميزانها التجاري أخذ يسجل منذ عدة سنوات فائضا تجاريا معتبرا يقدر بـ 20.1 مليار دولار.

7- ازدياد احتياطي الصرف من 162.2 مليار دولا سنة 2010 إلى 191 مليار دولار سنة 2012.

المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد (2015-2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5.600مليار دج ،وديون خارجية منعدمة تقريبا.وهذا الاحتياطي كان بعد البرنامج الأخير مباشرة.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة[1] 2015 .

أولا: الأهداف الرئيسية لبرنامج النمو الجديد (2015-2019) :

1- تطوير الاقتصاد الوطني:

وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات وهذا بانتهاج سياسة ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة ،ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم الحكومة بها من خلال مايلي:

[1] عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية**، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 2، أفريل 2018، ص: 206.

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.

-تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

-استحداث مناصب شغل.

- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

-إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة

- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

-ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة.

-تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي.

-عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية.

2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية:

وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد

3- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف إلى:

-ترسيخ ديمقراطية تشاركيه بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.

-تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.

-تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.

-تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

-العمل على إشراك المجتمع المدني في تسير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

4- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها تتمثل فيما يلي:

-تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.

-الاستمرار في تحديث منظومة الدفع.

-تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك[1] .

-تحسين حكامه البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسيرها.

-تفعيل سوق القرض.

5- توسيع وعصرنه القطاع الصناعي: ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

-ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.

- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية،خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها.

-تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.

-إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

6- تطوير النشاطات الفلاحية: لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

[1] عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

-توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحيه جديدة في الهضاب العليا والجنوب.

-الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة

-مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدرتها.

7- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

-توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.

-تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.

-تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب.

-مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

-انجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

ثانيا: مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019)[1] :

1-مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019) للكهرباء والغاز:

✓ **في ما يخص الكهرباء:**

تتوقع سونلغاز والفروع التابعة لها بين عامي 2015 و2018، إنشاء قدرات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء المذكورة أدناه:

1بوابة الوزير الأول ، السياسات العمومية ، الموقع http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/ أطلع عليه يوم 2019/05/04

-إنتاج الكهرباء: 14049 ميغاواط، (10325 ميغاواط مولدات هجينة و3724 ميغاواط مولدات الغاز).

-نقل الكهرباء :11852 كلم من خطوط الكهرباء و310 مركز تحويل الكهرباء.

-توزيع الكهرباء :75744 كلم و36462 مركز تحويل الكهرباء.

- توزيع 10 ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفضLBC .

- إدخال 1.1 مليون مصباح من الصوديوم للإنارة العمومية.

- تنفيذ عمليات تدقيق استهلاك الطاقة وتعزيز التوليد المشترك للطاقة.

-التحسين في العمليات الحرارية وترشيد استخدام الكهرباء.

- بمشروع توليد الكهرباء في 18قرية في الجنوب عن طريق الطاقة الشمسية.

تتمحور الإستراتيجية التنفيذية لهذا البرنامج عبر تنفيذ سلسلة من المشاريع الصناعية في شراكة تقوم على تقويم الموارد المحلية بتطوير صناعة وطنية مسؤولة عن ضمان توفير المعدات الموجهة لقطاع الطاقة الكهربائية.

- توسيع استخدام سخان المياه بالطاقة الشمسية بمعدل 200 ألف متر مربع في السنة.

✓ **في ما يخص الغاز:**

- تتمثل أفاق تطوير شبكة الغاز في انجاز 757 منشأة غاز و682 توزيع عمومي للغاز.

- تحويل 11000 سيارة إلى الغاز الطبيعي المضغوط.

- تحويل 1.3 مليون سيارة خاصة إلى غاز البترول المميع،

- اقتناء 11000 حافلة تسير بالغاز الطبيعي المضغوطGNC .

- تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 2.2مليون متر مكعب في اليوم،والتي شغلت إلى يومنا هذا إحدى عشر محطة بطاقة إنتاجية تقدر ب2.1 متر مكعب في اليوم.

2- مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019)لقطاع الصحة: تعزز القطاع الصحة منذ 2015 ببرنامجين وطنيين مهمين للصحة وهما يجسدان ميدانيا:

-المخطط الوطني 2015-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض الغير متنقلة.

- المخطط الوطني لمكافحة للسرطان 2015- 2019.

- إطلاق المخطط الوطني 2015- 2019 للتقليص السريع لمعدل وفيات الأمومة الذي يرتكز بالأخص على تقديم خدمات صحية ذات نوعية خلال فترة الحمل والولادة للجميع.

-تعزيز ومتابعة الحمل وتحسين الخدمات الصحية لحديثي الولادة.

-تعزيز الحماية بالتلقيح.

-تطوير تكفل صحي متكامل بالطفل بتقديم علاج شامل لاسيما الوقائي منه.

-تبني وتفعيل آليات التحكم في أسباب الوفيات.

- تنفيذ المخطط الوطني للسرطان2015 -2019 في محاوره المتعلقة بتحسين التشخيص والعلاج وبالأخص باستعمال الأشعة وتقليص حلقة تنقل المريض.

-تطوير زرع الأعضاء.

-تحسين التكفل بالاستعجالات الأمراض القلبية والاستعجالات الطبية الجراحية عن طريق إعادة تأهيل الإمكانيات البشرية والمادية.

-تعزيز إجراءات التوأمة بين المؤسسات الصحية في الجنوب والهضاب والشمال لضمان علاج متخصص.

-تعزيز القدرات فيما يخص المنشآت الاستشفائية.

3- مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019)في قطاع الصيد البحري

قد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج2015-2019، وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي وإيلاء الدور الهام المنوط للقطاع في الاقتصاد الوطني. وتتمحور سياسة والأهداف المرجوة وآليات التنفيذ للتنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور إستراتيجية تتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الآتي:

67.3مليون قنطار من الحبوب، 157مليون قنطار من الخضر الطازجة، 10.2مليون قنطار من التمور،6.4مليون قنطار من اللحوم الحمراء،5.8قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3مليار لتر من الحليب الطازج، 200000طن من منتجات الصيد وتربية المائية.

-معدل النمو السنوي المتوقع للفترة2015-2019 يقدر ب5% .

✓ **آليات التنفيذ:** تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000000 هكتار من المساحة المسقية.
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب500000 طن سنويا.
- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة.
- تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والإسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد، ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، ضبط المنتجات الفلاحية، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسعSYRPALAC وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدية.

✓ **الصيد وتربية المائيات**

يتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف، أي ما يعادل 200.000 طن.

– تتمثل آليات التنفيذ في: المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء، انجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد 11 شاطئ للجنوح، وكذا إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة.

نجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني، تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة واستغلال المرجان.

✓ **الغابات والأحواض المائية المنحدرة**

–يهتم البرنامج الخماسي2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية.

آليات التنفيذ: وتتمثل أساسا في:

تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172.000 هكتار، تابعة لعشر10 ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.

معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعاد 5,3 مليون هكتار، بما في ذلك 1.3هكتار سيتم معالجتها، تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتار.

إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة246.000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل اهتمام السكان.

✓ **النتائج فيما يخص إنشاء مناصب الشغل**

فيما يخص خلق مناصب الشغل، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1.500.000منصب شغل دائم في الصيد البحري والصيد والغابات.

ثالثا: نتائج برنامج النمو الجديد (2015–2019) على النمو الاقتصادي :

مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج2017-2019، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية وبقي هذا المشروع مجرد حبر على ورق أو مجرد مشروع لم يرى النور بسبب تراجع الاحتياطي النقدي في الجزائر،وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق" **بالنمو**".

المبحث الثاني: تحليل وتقييم آثار البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2017

المطلب الأول: اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001–2004.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفتنة المعنية حوالي 8%.

الجدول رقم 04: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي مع الإنفاق العام 2001–2004

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (**مليار دج**)	205.4	185.9	113.9	20.5
معدل النمو ناتج المحلي الحقيقي (**نسبة مئوية**)	3.0	5.6	7.2	4.3

المصدر: الجزائر https://ar.knoema.com/atlas/

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا بداية من الفترة 2002 و2003 والتي وصلت إلى مستوى 5.6% و7.2% على التوالي وذلك راجع إلى مبالغ الإنفاق الكبيرة على الاقتصاد الوطني في سنة 2001 بمبلغ 205.4 مليار دينار و185.9 مليار دينار سنة 2002 وقد شاهدنا نسبة النمو الكبيرة التي تم تحقيقها سنة 2003 بنسبة 7.2% وهذا نتيجة لإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري في السنوات السابقة للبرنامج غير أنه ومع تخفيض الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري في سنة 2003 إلى 113.9 مليار دينار و20.5 مليار دينار سنة 2004 نلاحظ انخفاض شديد في نسبة النمو سنة 2004 إلى 4.3%.

ولتوضيح الرؤية أكثر نستعين بالرسم البياني للجدول أعلاه:

الشكل رقم (04): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي مع الإنفاق العام 2001-2004

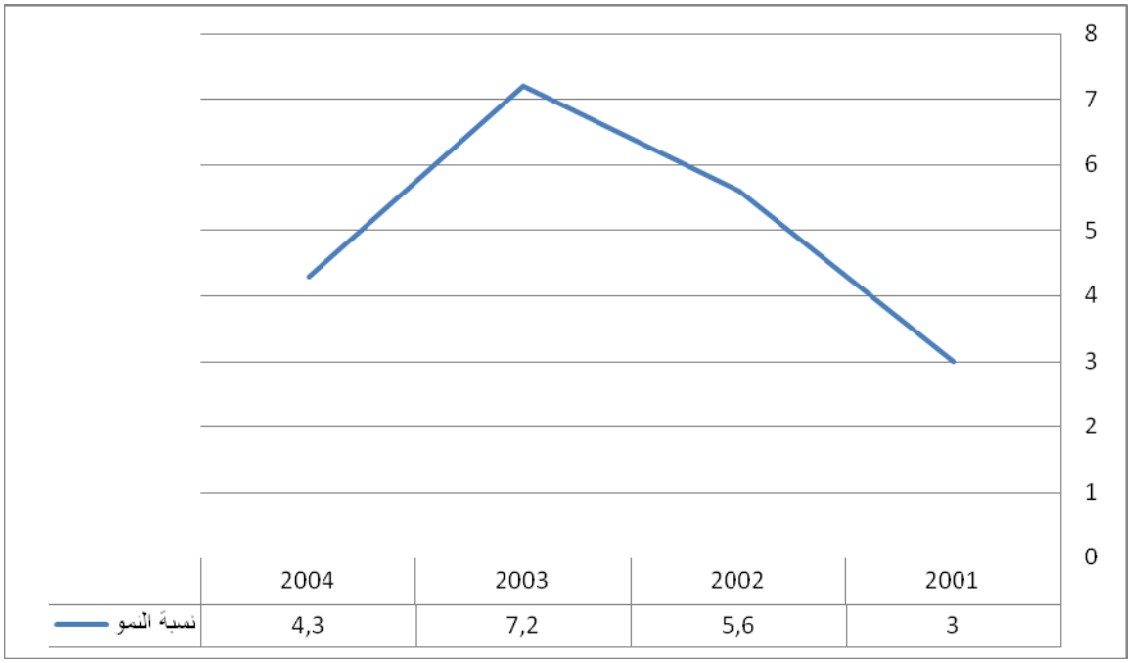

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04) أعلاه.

ومن هذا الشكل يبين أن معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي قد ارتفع في السنوات الأولى من البرنامج وهذا راجع إلى حجم الإنفاق في هذه السنوات إلا انه ومع نهاية سنة 2003 وبداية 2004 نلاحظ تراجع في نسبة النمو وهذا راجع الانخفاض حجم الإنفاق وعليه يمكن الاستنتاج إن حجم الإنفاق العام يؤثر بشكل توافقي مع معدل النمو. وهو ما يستدعي هذا التطرق من ناحية مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو خلال فترة ما بين 2001-2004 مما يوضح لنا التوزيع القطاعي لمعدل النمو الناتج المحلي خلال هذه فترة وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05): معدلات النمو القطاعية 2001-2004

نسبة مئوية

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
الصناعات المصنعة	-1	-1	3.5	-1.3
بناء أشغال العامة	2.8	8.2	5.5	8
الطاقة والمياه	5	4.3	6.6	5.8
حقوق وضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

المصدر: Banque d'Algérie, **Rapport annuel**, Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel, 2005p176

- ويمكن إن نستعين بالرسم البياني لتوضيح الجدول أعلاه بصورة مبسطة أكثر:

- **الشكل رقم (05)**: معدلات النمو القطاعية 2001-2004

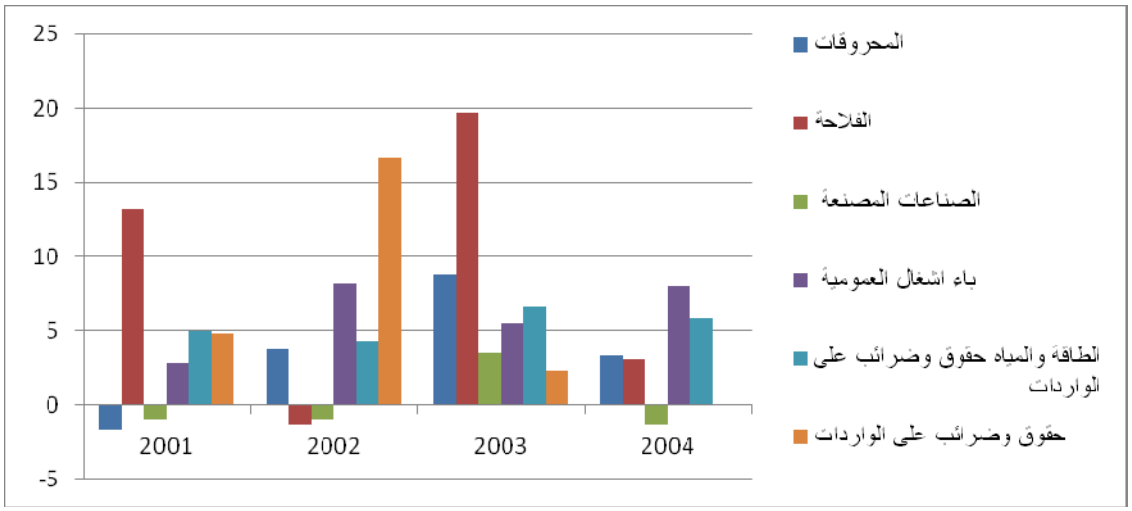

من خلال ما جاء في الجدول أعلاه وما ورد في برنامج الانتعاش الاقتصادي نجد أنه:

بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد عرف معدلات نمو متذبذبة بين صعود ونزول وذلك راجع إلى ظروف المناخية، حيث أن أعلى نسبة سجلها في سنة 2003 هي 19.7% إلا أنه انخفضت سنة 2004 إلى مستوى 1.3% وهذا يدل على ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع.

قطاعات الصناعات مصنعة سجل هذا القطاع في سنة 2001 و 2002 نسب نمو سالبة وهذا راجع إلى عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية إلا أنه شهد نمو جد متواضع بنسبة 5.3% سنة 2003.

ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات أكثر استفادة من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، ولهذا شهد هذا القطاع قفزة نوعية خلال منتصف فترة 2002، بحيث انتقل معدل نمو من 8.2% سنة 2001 إلى 2.8% سنة 2002، وهذا راجع إلى زيادة الإنفاق العمومي نحو هذا القطاع إلا انه انخفض سنة 2003 بنسبة 5.5% وهذا راجع لتأثير زلزال الذي حصل في 21 ماي 2003 إلا أنه عاود الارتفاع مجددا سنة 2004 بنسبة 80% ويعتبر ذلك تأثيرا ايجابيا وهذا ما يعكس التطور الكبير الذي مر به هذا القطاع والديناميكية التي ولدها برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في نشاط الاقتصادي.

أما في قطاع الطاقة والمياه شهد معدلات نمو متأرجحة بين ارتفاع والانخفاض غير أنه سجل أعلى نسبة سنة 2003 ب 6.6% نتيجة زيادة الإنفاق لإنشاء وتنفيذ مشاريع جديدة.

ومن خلال ما سبق قوله فإن بنك العالمي قدم دارسة تقويمية لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في سنة 2004 وكانت استنتاجاته:

- أن محدودية الاستراتيجيات القطاعية تميزت مشاريعها بقلة المرجعية ضمن أهدافها مما أدى إلى سوء تسيير وتبذير الموارد وبالتالي لم تحقق نتائج مرضية.
- تحليل تكاليف والفوائد تدل على أن المشاريع مختارة مكلفة جدا.
- برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي كان له تأثير متواضع على النمو الاقتصادي حيث قدر ب1% كمتوسط.

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش، حيث قامت الحكومة ببعض المشاريع الاستثمارية، وهذا ما أثر على الناتج الداخلي، وسيتم توضيح العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والنفقات من خلال الجدول.

المطلب الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة 2005-2009

شهدت معدلات النمو الاقتصادي لقد شهدت عدة انخفاضات على مدار فترة هذا البرنامج 2005-2009 وهذا ما ستوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الحقيقة خلال الفترة 2005-2009

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(مليار دج)	1500	4172	1072	465	420
معدل نمو ناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على تقرير البنك الجزائر 2009

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا بداية الفترة 2005 والتي وصلت إلى مستوى 5.9% وذلك لأنها امتداد للبرنامج الأول الذي حقق نسب نمو عالية ،ولكن بعد 2006 شهد معدلات النمو الناتج المحلي الحقيقي انخفاض وتذبذب كبير وذلك راجع إلى السياسيات الغير رشيدة والعقلانية في زيادة الإنفاق العام التي ترتكز على النظرية الكينزية والتي مضمونها أن إتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة انتعاش الطلب وبدوره يؤدي إلى تشجيع الإنتاج لكن نظرية كينز هذه موجهة لتلك الدول التي تتميز بمرونة في جهازها الإنتاجي، غير أن المشكلة في الجزائر على غرار باقي الدول المتخلفة هو عدم تمتع جهازها بمرونة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق التي يتم تلبيتها بزيادة الاستيراد لا بزيادة الإنتاج المحلي زيادة الإنتاج المحلي وبذلك دخول الاقتصاد الجزائري في ظاهرة تزايد النفقات دون تحقيق أي معدلات نمو مرتفعة.

المطلب الثالث: أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي (2010–2014)

من الأمور التي نرى ضرورة مناقشاتها، هي مدى مساهمة البرنامج توطيد النمو في تحقيق معدلات مهمة في النمو الاقتصادي وذلك للاعتبارات المالية المخصصة لذلك ،ووفق لتقرير وزارة المالية وتقدراتها لسنة 2014، فإن معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد هي على النحو التالي:

الجدول رقم (07): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2010–2014

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الاعتمادات المالية لبرنامج توطيد النمو (مليار دج)	21.214مليار دينار أي ما يعادل286مليار دولار[1]*				
معدل النمو ناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)	3.6	2.8	3.4	2.8	3.8

Source:mimistere des finances direction générale de la prévision et des politigues2014, p16

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو ناتج المحلي الحقيقي متغير من سنة إلى أخرى وتميز بعدم الانتظام والاستقرار وذلك راجع إلي السياسات المتبعة من طرف النظام الجزائري في تسيير الاقتصاد واعتماده على قطاع واحد في عملية التنمية على قطاع المحروقات وبنظر إلى البرنامج السابق ورغم الميزانية الضخمة التي لم ترصد مثلها من قبل وبرغم من ذلك ولم تحقق نتائج معدلات نمو مستقرة وقد اشرنا إلى السبب الرئيسي في التحليل السابق للبرنامج توطيد النمو 2005-2009 إلى عدم وصول الاقتصاد إلي مرحلة الاستقرار بإتباع " **سياسة التوسع المالي في ظل هشاشة الإنتاج المحلي** "

*برنامج التنمية الخماسي، الموقع algerianembassy-saudi**.com/PDF/quint.pdf**، اطلع عليه يوم 2019/05/20.

المطلب الرابع: أثر برنامج النمو الجديد للفترة (2015–2017) على النمو الاقتصادي:

اعتمادا على نتائج البرنامج لهذه الفترة لعدم وجود نتائج ملموسة في ظل عدم تطبيق هذا البرنامج لايمكن يكون هناك انعكاس لهذه الفترة على الاقتصاد الجزائري لكن يمكن أن نشير إلى نسب النمو لهذه الفترة في الجدول أدناه :

الجدول رقم 08: تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2015–2017

السنوات / المؤشرات	2015	2016	2017
النفقات العامة **مليار دج**	8.858.1	7.984.2	6.800
معدل النمو ناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)	3.7	3.2	1.4

المصدر: من انجاز الطالبان اعتماد على بنك الجزائر

يمكن أن نقول أن معدلات النمو برغم من أنها كانت منخفضة في السنوات الأخيرة، المضاف إليها مبالغ البرامج التنموية مع وجود البرامج الخماسية، وللإشارة أن الجزائر في هذه السنوات اعتمدت على ميزانيات السنوية (نفقات التسيير والتجهيز)، عكس السنوات السابقة إلا انه ومع تجميد البرنامج الأخير فقد لاحظنا منذ سنة 2016 بدأت معدلات النمو في انهيار بشكل رهيب وذلك في غياب الاستراتجيات التنموية والدعم الحكومي، وقد نقول إن البرامج السابقة منذ 2001-2014 لم تؤدي بالاقتصاد إلى نتيجة إيجابية، وذلك من خلال وجود إنفاق حكومي ومع تجميد الإنفاق انهار معدل النمو أي إن الاقتصاد كان يمشي بصورة عشوائية غير مبنية على دراسات مستقبلية ولم ينشأ ذلك الاقتصاد الذي يعيد بناء نفسه في ظل وجود الأزمات المالية للدولة.

خلاصة الفصل:

في ظل النتائج المحققة من البرامج التنموية في الجزائر 2001-2017 تعتبر متواضعة كليا، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، يمكن القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر،وتمكين الاقتصاد من تحمل الأزمات المالية والقدرة على إعادة بناء نفسه عند الأزمات الدولية، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج والمتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا من مكررات البترول الذي يعتبر مصدر لهذه المنتجات المستوردة، حيث أن تكوين إنتاج محلي قادر على تلبية الطلب لا يزال بعيد المنال وسبب ذلك في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية .كما أن البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق تشجع أكثر على البحث عن مصادر الريع، بدلا من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة.

– وفي تقيمنا لكل البرامج التنموية يمكن القول إن كل الموارد المالية المخصصة للنمو الاقتصادي، ذهبت للاستيراد من العالم الخارجي لتغطية الطلب جراء الإنفاق الحكومي، دون قدرة الإنتاج المحلي على مسايرة هذا الطلب وهذا للسياسة الغير مدروسة في انتهاج برامج التنموية بالاهتمام البنى التحتية وإهمال التركيز على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر قطاع الإنتاج.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

لقد تغير مسار دور الدولة في الاقتصاد وأصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي وإدارة الطلب الكلي بهدف رسم آثار ايجابية على الناتج المحلي والحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة التي جاءت بعنوان "اثر الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017"،حاولنا الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من خلال التطرق إلى فصلين، كان الفصل الأول بعنوان **مدخل مفاهيمي للإنفاق العام والنمو الاقتصادي** أما الفصل الثاني فكان بعنوان **تحليل وتقييم اثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017**.

ولقد تم التوصل إلى عدة نتائج، يمكن تقسيمها إلى نتائج اختبار الفرضيات، ونتائج عامة للدراسة.

أولا-نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى** نصت على مايلي" **تقوم الدولة بالإنفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها، وليس على أساس المتطلبات التي يحتاجها المجتمع.**" نثبت صحتها خاصة ما تعلق بحالة الجزائر، ذلك أن العيش في رفاهية والمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي، يتطلب من الدولة الإنفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها وليس على أساس حاجات المجتمع، فبالتالي يؤدي إلى المزيد من الاقتراض مما يؤدي بالدولة إلى المديونية الخارجية بحيث يصعب عليها تسديدها.

- **الفرضية الثانية** جاءت كما يلي" **نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفعلي**"نثبت صحتها حيث إن إتباع الدولة لسياسة اتفاقية توسعية سيؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي فانطلاقا من التحليل الكينزي فإن الإنفاق العام يمثل جزء من الطلب الكلي وبالتالي فإن أي زيادة في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي والتي يصحبها زيادة مضاعفة في الدخل وفقا لنظرية مضاعف الإنفاق العام.

- **الفرضية الثالثة** نصت على " **يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي الاستثماري**" نثبت صحتها حيث أن الإنفاق العام يعمل بوجهيه في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي حيث يسمح

الإنفاق الجاري على التعليم والصحة بتأدية الأفراد لنشاطهم بكفاءة أكبر بحيث كلما زاد هذا النوع من الإنفاق كلما ساهم في زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، كما أن توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات العامة إما تنفيذ الدولة للاستثمارات من خلال تدخل الدولة مباشرة في الإنتاج أو في شكل إعانات استثمار أو عن طريق الإنفاق على البنية التحتية فهو يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

- **جاءت الفرضية الرابعة** بالصيغة التالية" **لقد كان لبرامج الإنفاق العام تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر**" نثبت صحتها حيث أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر محدود كونه لا يمس القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة في حين يمثل قطاع المحروقات المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي وهو قطاع غير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط، إلى جانب أن آلية الإنفاق العام في الجزائر محدودة كون أننا نفتقر إلى هيكل إنتاجي لاستيعاب الطلب المتزايد ما يسمح بتسرب المال العام وبالتالي يضعف إنتاجية الإنفاق العام.

ثانيا–النتائج العامة للدراسة

يمكن تقسيمها إلى نتائج تخص الجانبين النظري وأخرى تخص الجانب التطبيقي.

أ– نتائج الجانب النظري

1– لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي وبالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة السياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة.

2– أهمية السياسة المالية كمحور من محاور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي ومستوى الاستخدام والدخل إلى جانب إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع الضمان مبدأ العدالة الاجتماعية.

3– انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور وتوسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الإدارية للدولة ما يعكس عبء التكاليف العامة، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي.

4– إن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال مقارنة ماتم تحقيقه من نمو اقتصادي فعلي بما كان يمكن أن يتحقق لو استغلت كافة الطاقات الإنتاجية.

5- إن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي تتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العام.

6- يساهم الإنفاق العام على البنية التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية والإنتاجية في زيادة الاستهلاك والقدرة الإنتاجية للمجتمع.

ب- نتائج الجانب التطبيقي

من خلال تحليل أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014 وتحليل الفترة 2015-2017 التي تنتمي إلى البرنامج الخماسي 2015-2019 تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

1- تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتدءا من سنة 2001.

2- طور أسعار النفط كان له تأثير على مستوى الإنفاق العام بالجزائر منذ سنة 2001 لكن كانت خاصة بالبنى التحتية التي لم تنعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي.

3- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي أضحى أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام والتي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية.

4- مساهمة الإنفاق العام للفترة 2001-2017 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة السابقة، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

5- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض والطلب، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.

ثالثا–التوصيات والاقتراحات

و من خلال هذه النتائج المتوصل إليها يفتح هذا الموضوع المجال للعديد من التساؤلات التي ترتبط بهذا الموضوع والتي يمكن أن نقترح:

1- ترشيد الإنفاق العام و ذلك بالاستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ،وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات و تفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية و المالية لها.

2- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

3- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع و الخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الانفاقية ذات القيمة الإجمالية المترفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.

4- تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي و قوانين الاستثمار و تحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

5- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية و الاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.

رابعا–آفاق البحث

يشكل موضوع العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي مجالا خصبا للبحث، نظرا للتعدد الكبير للاختبارات التجريبية لمختلف التيارات الفكرية الممكن الاعتماد عليها، ولمختلف أشكال الإنفاق العمومي الممكن اختبارها، ولذلك يمكن اقتراح المواضيع التالية:

- تأثير تراجع النفقات العامة على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط **دراسة حالة الجزائر 2014–2019**.

- أثر الإنفاق العمومي الجزائري على المتغيرات الاقتصادية الكلية –**دراسة حالة الجزائر2001–2020 دراسة قياسية–**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب :

1) أحمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة 02، 2005.
2) أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر، بوزريعة الجزائر.
3) خالد شحادة خطيب ،احمد زهير الشامية، **أسس المالية العامة**، ط 5، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
4) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة نيل العربية، القاهرة 2002.
5) عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعرفة، الإسكندرية، 1985.
6) عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2008.
7) سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،2009.
8) سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
9) طارق الحاجة، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
10) عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
11) فريديريك شرر، نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى الرياض، 2002.
12) فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى عالم الكتاب الحديث – جدار للكتاب العلمي الأردن، 2008.
13) لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
14) محمد طاقة، هدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر ،عمان، 2007.
15) محمد عبد العزيز عجمية، أيماد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
16) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
17) معروف هوشيمار، تحليل الاقتصادي الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الأردن، 2005.

18) ميتشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر،السعودية، 2006.

19) ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.

20) نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن ،2005.

21) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مطبعة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

ثانيا – المذكرات والأطروحات :

1) Banque D'Algérie, **Rapport Annuel**, 2005, sites : https://www.bank-of-algeria.dz

2) Banque d'Algérie, **Rapport annuel**, Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel, 2005, sites : https://www.bank-of-algeria.dz

a. **http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/**

3) https://ar.knoema.com/atlas

4) Ministère des Finances, Algérie, programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes, Avril 2001
sites : http://www.mf.gov.dz

5) برنامج التنمية الخماسي، الموقع algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

6) بوابة الوزير الأول، السياسات العمومية، الموقع:

7) بوجمعة بلال، **سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر**، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.

8) بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2009-2010.

ثالثا– المجلات والمواقع الالكترونية والرسمية:

22) حميدة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر.

23) رشيد بن عياش، تدبير الإنفاق العام، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2940، 2010/03/10 على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099

24) زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

25) صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013، www.shy22.com/dld2ws42386.pdf.html

26) طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر (1970-2012)- ، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

27) طورت هذه الفكرة من قبل barro سنة 1990 واكتملت بعد ذلك من طرف barro sal marten عام 1992 وطور هذين النموذجين فكرة إن تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص.

28) عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 2، أفريل 2018.

29) علي سيف المزروعي، اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية ،1990-2009، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2012.

30) عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001 - 2004 ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر،2011.

31) مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 01 ، الجزائر.

32) نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

33) الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة :www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

المراجع باللغة الأجنبية:

A– livres

1) constantinos alexiou: **government spending and economic growth**, **journal of economic and social research**, vol 11(01), 2009

2) Daniel Mitchel: **the impact of government spending on economic growth** ,the heritage foundation, n1831

3) Dwighth. perkins, Steven radelet et david l. lindauer,

4) **Économie du développement**, 3em édition, édition de boeck, belgique, 2008

5) Edward Shapiro ،**macroeconomica analysis**، Thomson learnining، 1995

6) eric engen, jonathan skinner: **fiscal policy and economic growth**, **national bureau of economic research**, working paper n 4223/1992.

7) gregory n mankiw, mark p. taylor, **principes de l'économie**, traduction de d'élise tosi, édition de boeck, belgique, 2010

8) gregory n, mankiw, **macroéconomie**, 3 ème édition, boeck, belgique, 2003

9) Jean Claude PRAGER, **la politique économique aujourd'hui**, Ellipses édition, 2002

10)Madjid makedhi ,quel cap pour l'économie algérienne , in elwatan.com.

11)martha pascual saez, santiago garcia: government spending and economic growth in the european union countries

12)olivier blanchard, daniel cohen, macroéconomie, edition pearson éducation, 4eme éditions, France, 2006

revues, **rapportes et articles** :

C –sites internet

1) http://www.irf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf
2) ministère des finances direction générale de la prévision et des politiques 2014
3) world economic outlook ، **international monetary fund** Septembre، 2011